الصكوك الاسلامية كألية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

Islamic Sukuk as a Mechanism To Achieve Economic Diversification In Algeria

د. طيب سعيدة[1]، د. قداري أحمد[2]

[1]جامعة غليزان، الجزائر، saidatayeb48@gmail.com

[2]جامعة غليزان، الجزائر saidatayeb48@gmail.com

الملخص :

اصبح التمويل الاسلامي احد اهم الحلول التي اتجهت لها الانظار في كثير من الدول وهذا بهدف الوصول الى استقرار مالي واقتصادي؛ ولعّل من بين اهم سبل هذا النوع من التمويل نجد الصكوك الاسلامية حيث لقيت نجاحاً باهراً في كثير من الدول واستطاعت هذه الدول المطبقة لهذا المنتج المالي الاسلامي المعاصر ان تتفادى الكثير من الاختلالات المالية والاقتصادية، فما تعاني منه الجزائر من عجوزات في ماليتها العامة وكذا اللإستقرار الاقتصادي نتيجة اعتمادها على عائدات البترول ومن هنا يتطلب منها ان تعيد النظر في سياستها الاقتصادية بما يحقق التنويع الاقتصادي، ولدراستنا هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة الموضوع، وتوصلنا الى ان من خلال استغلال الدولة للصكوك الاسلامية تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتوفر احتياطي صرف اجنبي وكذلك تساهم في تقليص عجز موازين المدفوعات.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ؛ السياسة الاقتصادية ؛ الصكوك الاسلامية ؛ القطاع الزراعي

تصنيف JEL: G23 ؛ L25

ABSTRACT

Islamic finance has become one of the most important in order to reach financial and economic stability; Perhaps one of the most important ways of this type of financing is the Islamic sukuk, which has been a great success in many countries and these countries have been able to this product of Islamic financial contemporary to avoid many financial and economic imbalances, Algeria suffers from deficiencies in its finances as well as the economic stability resulting from the low oil prices. The fact the Algerian state to reconsidered its economic policy to achieve economic diversification, In our study of this subject, we followed the descriptive analytical approach to its relevance to the nature of the subject, and we concluded that through the state's exploitation of Islamic bonds, high economic growth rates are available, foreign exchange reserves are available, and they also contribute to reducing the balance of payments deficit.

Keywords: Economic diversification; Economic policy; Islamic Sukuk; Agricultural sector

JEL classification codes: G23 , L25

المؤلف المرسل: طيب سعيدة، **الإيميل:** saidatayeb48@gmail.com

1.المقدمة:

يمثل قطاع التمويل الاسلامي احد أهم الحلول التي اتجهت لها الانظار في كثير من الدول، وهذا بغية الوصول الى استقرار مالي واقتصادي يسهم في تحقيق التنمية، وقد شهدت السنوات الاخيرة حتى قبل الازمة العالمية نمواً سريعاً لهذا القطاع بمختلف روافده وخاصة ما يتعلق بالصكوك الاسلامية.

حيث تعتبر الصكوك الاسلامية احد اهم منتجات البنوك الاسلامية التي توفر التمويل اللازم للمشاريع خاصة الكبيرة منها، ونجد انها مازالت تسيطر على اسواق المال الاسلامي، والتي بدورها كذلك ساعدت في تطوير عدد كبير من المشاريع المهمة، حيث لقيت نجاحاً باهرًا في كثير من الدول، واستطاعت هذه الدول المطبقة لهذا المنتج المالي الاسلامي المعاصر ان تتفادى الكثير من الاختلالات المالية الاقتصادية .

فما تعاني منه الجزائر من عجز في ميزانيتها العامة وكذا اللإستقرار الناتج عن انخفاض اسعار البترول كون ان اقتصاد الجزائر يعتمد وبدرجة اساسية على عائدات البترول، ومن هنا يتطلب من الدولة الجزائرية ان تعيد النظر في سياستها الاقتصادية من منظور الاقتصاد الاسلامي بما يحقق التنويع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعية وكذا السياحية.

وفي ضوء ما تم التطرق اليه نطرح التساؤل الاتي: **هل يمكن اعتبار الصكوك الاسلامية ألية لتحقيق التنويع الاقتصادي باعتبارها احدى اهم المنتجات الإسلامية التي تساهم في دفع عجلة التنمية؟.**

فرضيات الدراسة:

للصكوك الإسلامية دور مهم في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مشاريع.

تساعد المنتجات الاسلامية في دفع عجلة التنمية.

تعتبر الصكوك الاسلامية كألية للتنويع الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: للباحثة هناء محمد هلال الحنيطي دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، دراسات العلوم الادارية، العدد 2-2015 حيث هدفت هذه الدراسة الى ترشيد دور الصكوك الاسلامية في التنمية لاقتصادية حيث ركزت هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة في بنك دبي الاسلامي خلال فترة 2007-2013 ، ولعّل من اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة وجود تذبذب في معدلات نمو نسبة الاستثمار للصكوك وحدوث انخفاض في نسبة التمويل للصكوك في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يعني مساهمة نسبة التمويل للصكوك في الناتج المحلي الاجمالي كان ضئيلاً.

الدراسة الثالثة: للباحث سامح كامل الغزالي: معوقات اصدار الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل المشاريع الاقتصادية دراسة تطبيقية على مؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجيستير جامعة الاسلامية غزة حيث تعرضت هذه الدراسة الى الاهمية الاقتصادية للصكوك الاسلامية والاسباب التي تدعو الى الاعتماد على هذا النوع من الصكوك. وكذا تجارب معاصرة لإصدار الصكوك الاسلامية مع تحديد رؤية مستقبلية لتطوير هذه الصكوك.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تميزت دراستنا في دراسة احدى ادوات المنتجات الاسلامية المعاصرة وهي الصكوك الاسلامية كآلية للتنويع الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية باسقاطنا الدراسة على قطاع الزراعي باعتبارها من القطاعات المساهمة في التنمية المحلية. فاغلب الدراسات السابقة تناولت الجانب الوصفي فقط، ولم تدرس من ناحية عملية وتطبيقية مدى تحقيق التجربة للأهداف المرجوة منها.

وتكمن اهمية دراستنا في اعتبار ان الدولة الجزائرية اصبحت غير قادرة على خلق التنويع الإقتصادي من خلال سياساتها المالية والنقدية بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والجيواستراتيجية التي تفتح الأفق لاعتبار الجزائر كقطب فلاحي وصناعي في منطقة البحر المتوسط.

ولدراسة هذا الموضوع والاجابة عن اشكالية البحث ارتأينا الى تقسيم هذه الدراسة الى اربعة محاور.

المحور الاول : التأصيل النظري للصكوك الاسلامية والتنويع الاقتصادي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: واقع قطاع الزراعة في الجزائر.

المحور الرابع: قطاع الزراعة في ولاية تيارت وامكانية تمويله من خلال الصكوك الاسلامية.

2. التأصيل النظري للصكوك الاسلامية والتنويع الاقتصادي:

1.2 ماهية الصكوك الاسلامية: لقد عرفت السنوات الاخيرة اصداراً كبيراً للصكوك الاسلامية التي تعتبر من اهم منتجات المالية الاسلامية المعاصرة حيث تمكن من توفير الاحتياجات اللازمة لتفعيل التنمية الاقتصادية الحقيقية.

أ. تعريف الصكوك الاسلامية: تعرف الصكوك الاسلامية من خلال هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية على انها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان منافع أو خدمات او في موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص، وهذا بعد تحصيل قيمة الصكوك وغلق باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما اصدرت لأجله. (عبد الحكيم محمد امبيبة& البشير التونسي عبد اللطيف، 2017، صفحة 35 38)

وعرفها مجمع الفقه الاسلامي الدولي ايضا على أنها اداة استثمارية تعتمد على تجزئة رأس المال الى حصص متساوية وهذا من خلال اصدار صكوك مالية برأس مال على اساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء اصحابها، وذلك لاعتبار انهم يملكون حصصاً شائعة في راس المال، وما يتحول اليه بنسبة ملكية كل منهم فيه. (السعيد بريكة, & سيناء مرابطي، 2017، صفحة 185)

وتعرف الصكوك الاسلامية من خلال مجلس الخدمات المالية الاسلامية على انها حق ملكية لنسبة مئوية شائعة لموجودات عينية او مجموعة مختلطة من الموجودات او في موجودات مشروع معين او نشاط استثماري. (المنشور رقم 7، 2009، صفحة 3)

من خلال التعاريف السابقة يمكن توضيح ان الصكوك الاسلامية لا تمثل دينا، وانما هي اثبات لصاحبها حق الملكية شائعة للموجودات معينة، كما يتحمل صاحبها ايضا الربح او الخسارة طبقا لقاعدة الغرم بالغنم.

ب. **نشأة الصكوك الاسلامية**: تعود نشأة الصكوك الاسلامية الى عام 1983، حيث اقدم بنك اسلام ماليزيا، من خلال البنك المركزي الماليزي على اصدار شهادات استثمار لا تحتوي على الربا، ومن خلال هذا كله تعتبر ماليزيا أكبر سوق لإصدار الصكوك الاسلامية. (كامل سامح الغزالي، 2015، صفحة 19،21)

ج. **خصائص الصكوك الاسلامية**: تشتمل الصكوك الاسلامية على مجموعة من الخصائص من بينها: (معطى الله خير الله, & شرياق رفيق، 2012، صفحة 242)

- الصكوك عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر باسم مالكها، حيث يمكن من خلال ذلك ان تثبت حق الملكية في الموجودات التي صدرت الصكوك الاسلامية لأجله.
- تعطي الصكوك الاسلامية الحق لحاملها في الحصول على الارباح التي يمكن للمشروع ان يحققها.
- تكون الصكوك قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية، وهذا في ظل الضوابط الشرعية.
- الصك الاسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار بنسبة ما يملكه من صكوك.
- تصدر الصكوك الاسلامية من خلال عقد شرعي.

د. **انواع الصكوك الاسلامية:** تشتمل الصكوك الاسلامية على العديد من الأنواع منها:

- صكوك المشاركة: يستخدم هذا النوع من الصكوك لإنشاء مشروع حيث يقوم المقرض بمشاركة المستثمر، ويتحملان الربح والخسارة، ويتحصل بذلك صاحب الصك على حق الملكية في المشروع. (احمد شعبان محمد علي، 2013، صفحة 30)
- صكوك السلم: وهي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها من اجل الحصول على راس المال السلم، وبذلك يمكن لحامل الصك ان يتملك سلعة السلم. (كامل سامح الغزالي، 2015، صفحة 24)
- صكوك المضاربة: هي عبارة عن حصص متساوية مقسمة ، حيث يتم تقديمها من خلال طرق واحد او العديد من الاطراف، وهي تشتمل على عائد غير محدد. (هناء محمد هلال الحنبطي، 2013، صفحة 555)
- صكوك الاجارة: وهي صكوك متساوية تشمل أجزاءاً في ملكية منافع اعيان معمرة مرتبطة بعقود اجارة، ويتم اصدار صكوك التأجير في صيغة اجارة او مشاركة في الانتاج. (قنطفجي، 2010، صفحة 360)
- صكوك المرابحة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة أيضا يتم إصدارها من اجل تمويل شراء سلعة المرابحة، حيث يصبح حامل الصك مالكا للسلعة. (عبد الكريم قندوز، 2002، صفحة 181)
- صكوك المغارسة: تتم من خلالها غرس الاشجار على اساس عقد المغارسة، حيث تتشكل في وثائق متساوية القيمة فيكون بذلك لحملة الصكوك حصة من الثمار. (كامل سامح الغزالي، 2015، صفحة 25)
- صكوك المساقاة: تمثل صكوك المساقاة بعد قفل الاكتتاب، تستخدم حصتها في موجودات المساقاة من الآلات والمعدات اللازمة لرعاية المزرعة وذلك منذ ظهور المحاصيل الى غاية جنيها. (حامد احمد اسحاق امين، 2005، صفحة 48)
- صكوك المزارعة: وهي عبارة عن صكوك تحمل قيم متساوية، حيث يقوم مالك الارض بإصدارها، وذلك بغرض تمويل تكاليف الزراعة، ويشارك فيما بعد حملتها في المحاصيل المنتجة وذلك بحسب الاتفاق الموجود في العقد. (رحموني فضيلة, & محرز تور الدين، 2015، صفحة 5،7)

2.2 التنويع الاقتصادي: يعتبر التنويع الاقتصادي إحدى أهم الاهداف التي تسعى كثير من الدول الى تحقيقها خاصة الريعية منها، والتي تعتمد على المورد النفطي كأساس لتمويل اقتصاداتها.

أ. **مفهوم التنويع الاقتصادي:** يعرف التنويع الاقتصادي على أنه حتمية تنموية الغرض منها هو التدنية من المخاطر المالية والاقتصادية، وذلك من خلال تحسين الدخول وهذا عن طريق خلق العديد من الاسواق بدلاً من الاعتماد على قطاع

واحد او منتج واحد، حيث ان التنويع يمكن ان يمنح الربحية للسياسة المالية وذلك بإمكانية تعدد مصادرها. (سويح جمال, & بن طيرش عطا الله، 2017، صفحة 218)

يعرف ايضا التنويع الاقتصادي على انه تنويع في مصادر الدخل الوطني، وهذا من خلال رفع في مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بوجود قاعدة عريضة من المنتجات المحلية المصدرة والتي لا تكون بالاعتماد على مصدر واحد ووحيد. (جمعية الاقتصاد السعودية، 2017، صفحة 6)

يعرف التنويع الاقتصادي بانه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة توسعه القاعدة الاقتصادية، الصناعية والزراعية، وهذا ما يشكل اقتصاد وطني سليم. **(leyin zhang, 2003, p. 7)**

التنويع الاقتصادي هو ان تنتج البلد لتصدر قائمة كبيرة من السلع والخدمات. (بن عبد الفتاح دحمان, & بلعما أسماء ، 2008، صفحة 232)

ب. محددات التنويع الاقتصادي: تتمثل محددات التنويع الاقتصادي فيما يلي: (سويح جمال, & بن طيرش عطا الله، 2017، صفحة 220)

- تنويع الاقتصادي وعلاقته بتنويع الناتج المحلي.
- تنوع الصادرات والواردات.
- تنوع الاجراءات الحكومية، ودور الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي.
- التنويع المكاني للأنشطة الاقتصادية.
- دور الصادرات النفطية وغير النفطية في تغطية الواردات.

3. و اقع الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات، حيث قامت الجزائر ومن خلال الارتفاع الغير المعهود لأسعار النفط ابتداءاً من سنة 1999 بتفعيل العديد من البرامج التي وجهت للاستثمارات العمومية.

1.3 الاقتصاد الجزائري والقطاعات الاقتصادية

مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري: يعتبر الهيكل الانتاجي الموحد من بين اهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر هذا الاخير ريعياً بامتياز، حيث تمثل الصادرات النفطية في الجزائر بنسبة 98% من اجماليا لصادرات، ايضا تشكل الجباية البترولية بنسبة 60% من اجمالي الايرادات العامة، وتساهم ايضا قطاع المحروقات بما يقارب 25% الى 30% نسبة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي. (حيدوشي عاشور, & وعيل ميلود، 2017، صفحة 323)

الفلاحة والاقتصاد الجزائري: من خلال هذا الشكل-1- يتضح ان قطاع الفلاحة لا زالت مساهمته في الاقتصاد الجزائري ضئيلة على الرغم من الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، وكذا سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة من قبل الدولة والتي لم تلقى تجاوبا من قبل هذا القطاع، والسبب يكمن في ان زيادة الانتاج في قطاع الفلاحة تبقى مرهونة بالظروف المناخية، كون ان الدولة غير قادرة على خلق البديل في حالة عدم وجود الامطار وذلك باستغلال المياه الجوفية في قطاع الزراعة، بحفر الابار واستخدام التكنولوجية الحديثة اللازمة للنهوض بهذا القطاع.

الشكل 1: مكانة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي

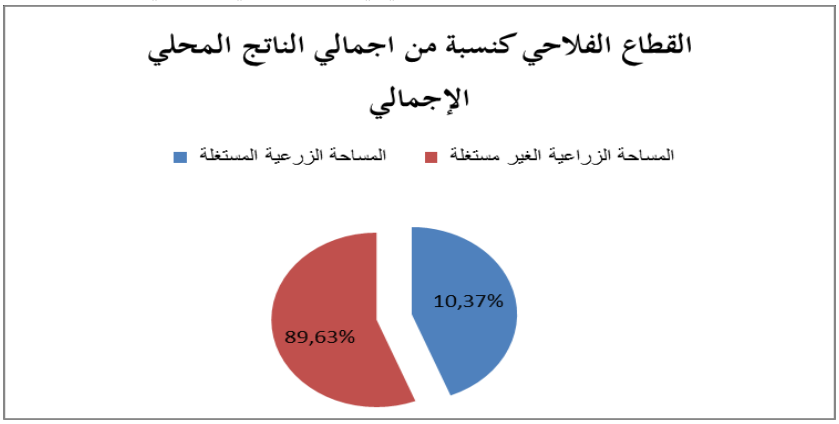

المصدر: من اعداد الباحثين بناءاً على معلومات حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره.

قطاع الصناعة والهيكل الانتاجي الجزائري: يواصل النشاط الصناعي نموه في الجزائر حيث وصلت القيمة المضافة الصناعية الى ما يقارب 900.9 مليار دينار، فعلى الرغم من الزيادة في النمو غير انه يبقى (قاطع الصناعات) في ذيل المراتب فيما يتعلق بالقطاعات خارج المحروقات؛

ويعود النمو المتواصل لصناعات غير النفطية وذلك نتيجة الأداء الجيد الذي يشمل خمسة فروع "صناعة النسيج، الطاقة، الصناعات المختلقة، مواد البناء،...، "غير اننا نجد بعض الصناعات والتي عرفت انهيار في انتاجها: صناعة الجلود، الصناعة الغذائية وتراجع مؤشر انتاج المحروقات (التقرير السنوي ، 2015، صفحة 38،39)

2.3 المالية العامة في الجزائر: من خلال الجدول-1- يظهر ان الجباية البترولية تختص بنسبة مرتفعة نسبياً، وهذا يدل على ان السياسة المالية مرتبطة بأسعار البترول، لكن بعد الازمة النفطية 2014 فقد حاولت الجزائر من خلال سياستها المالية الخروج من تبعية المحروقات حيث ان الجباية البترولية للفترة 2013-2016 عرفت تناقصا، فقد انخفضت سنة 2014 بما يقارب 3.19% مقارنة مع سنة 2013 ليصل الانخفاض سنة 2016 الى ما يقارب 19.67% مقارنة بسنة 2013، لكن هذا غير كاف ما لم يتم تحوير السياسة الاقتصادية نحو التنويع الاقتصادي الفعلي الذي تمكن ان يرفع من حصيلة الجباية العادية.

الجدول 1: الجباية البترولية كنسبة من اجمالي الايرادات العامة

الوحدة : مليار دينار

	2013	2014	2015	2016
الجباية البترولية	1615.9	1577.7	1722.9	1682.6
اجمالي الايرادات العامة	3895.3	3927.8	4552.5	5011.6
الجباية البترولية نسبة من اجمالي الايرادات العامة	41.48	40.16	38.09	33.57

المصدر: من اعداد الباحثين بناءاً على معلومات الديوان الوطني للإحصاء الجزائربالأرقام نتائج 2014، 2016، نشرة 2017، ص: 67.

3.3 الميزان التجاري في الجزائر:

يتضح من خلال الجدول -2- ان الميزان التجاري عرف عجزا خلال السنين 2015 و2017 وهذا مباشرة بعد الازمة النفطية حيث تأثرت الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض اسعار البترول وهذا باعتبار ان 98% من الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات.

فتغطية الصادرات للواردات عرف انخفاضا خلال سنة 2016 مقارنة في 2015، حيث كانت نسبة التغطية في 2015 بما يقارب 67% ثم انخفضت هذه النسبة الى 62% سنة 2016.

الجدول 2: وضعية الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2015 و2016

(الوحدة مليون دولار).

	سنة 2015	سنة 2016
الواردات	51702	46727
الصادرات	34668	28883
الميزان التجاري	-17034	-17844

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على قرين ربيع، عقون شراف، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، عدد خامس، جوان 2017، ص: 457.

4 واقع قطاع الزراعة في الجزائر:

تعتبر التنمية الزراعية من اهم ما تصبو إليه كثير من السياسات الاقتصادية لكثير من الدول، وخاصة الجزائر منها، حيث تعمل على توفر مصدر مهم في الحياة وهو الغذاء، ولعّل من بين اهم المحاصيل الزراعية نجد الحبوب.

1.4انتاج القطاع الزراعي والصيد والغابات في الجزائر: يظهر من خلال الجدول-3- ان الانتاج في قطاع الزراعة والصيد والغابات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي عرفت ارتفاعا نسبيا، لكن لا يعكس الامكانيات الطبيعية والجيواستراتيجية التي تتمتع بهما الجزائر، فقد عرفت سنة 2014 ارتفاعا في نسبة قطاع الزراعة كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت حوالي 10.32مقارنة بسنة 2013، والتي بلغت النسبة فيها الى ما يقارب 9.30%، وشهدت هذه النسبة ارتفاعا الى ان وصلت الى 11.87% سنة 2016.

الجدول 3: الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة والصيد والغابات في الجزائر.

	2013	2014	2015	2016
قطاع الزراعة الصيد والغابات	**21.029**	**22.725**	**19.72**	**18.586**
اجمالي الناتج المحلي	**225.933**	**220.091**	**165.152**	**156.050**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، 2015، 2016، الجداول الاحصائية، ص: 387.

وتظل هذه النسبة منخفضة لقطاع مستديم وحساس، وهذا على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة والتي في حقيقة الامر لم تأت اكلها.

2.4 نصيب الفرد من القطاع الزراعي في الجزائر: نوضح في الجدول -4- أنه يمكن اعتبار ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي عرف تذبذبا خلال الفترة 2013-2015، حيث ان التذبذب مرتبط بعدم مرونة الانتاج الزراعي مع زيادة السكان.

الجدول 4: نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر

الوحدة : الدولار

	2013	2014	2015	2016
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	550	587	524	456

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2013، 2014، 2015، 2016، ص 390.

حيث عرف نصيب الفرد من الناتج الزراعي في سنة 2014 ارتفاعا طفيفا قدر بـ 6.31% مقارنة بسنة 2013، لينخفض فيما بعد سنة 2016 بنسبة 12.98% مقارنة بسنة 2015، وهذا بسبب انخفاض منسوب المياه والجفاف الذي حصل سنة 2016.

3.4 العمالة في القطاع الزراعي في الجزائر: تظهر حصة العمالة في قطاع الزراعة من اجمالي مناصب الشغل في الجزائر انها شحيحة خلال الفترة 2013-2015،(الجدول -5-) وهذا نتيجة هروب العمالة الى القطاعات الاقتصادية الاخرى، وكذا عدم قدرة القطاع العام والخاص على استقطاب العمالة نحو قطاع الزراعة، وذلك برفع الاجور وتوفير الظروف المواتية للعمل.

الجدول 5: تطورعدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

	2013	2014	2015
عدد المناصب الشغل في القطاع الفلاحي	1143528	1003770	921679
اجمالي مناصب الشغل	16.859.000	17137000	17.369.000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معلومات الديوان الوطني للإحصاء الجزائر www.ons.dz، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 2014، 2015.

فقد عرفت سنة 2014 انخفاض في نسبة العمالة الزراعية من خلال اجمالي مناصب الشغل، اذ وصلت الى 5.85% مقارنة بنسبة 6.78% سنة 2013، او لم يبق هذا الانخفاض عند هذا الحد بل واصل ذلك الى ان قارب 5.30% سنة2015.

5. قطاع الزراعة في ولاية تيارت وامكانية تمويلية من خال الصكوك الاسلامية:

تقع ولاية تيارت شمال غرب العاصمة، حيث تتوفر على موقع استراتيجي، اذ يربط بين شمال البلاد وجنوبها من ناحية الغربية، يمكن لهذه الولاية ان تكون قطباً زراعياً اذا ما استغلت الامكانيات الموجودة لديها.

1.5 الإمكانيات الزراعية المتاحة في ولاية تيارت: للحديث عن الامكانيات الزراعية في اي منطقة، فانه ينبغي الاشارة من خلال ذلك على عاملين مهمين هما الارض والماء.

أ. **المساحة الزراعية المستغلة في ولاية تيارت:** من خلال الشكل-2- يظهر ان المساحة الزراعية المستغلة اقل من النصف (44%)، حيث تخصص الغالبية منها لزراعة الحبوب التي تشتهر بها الولاية وهي القمح اللين والصلب.

الشكل 2: المساحة الزراعية المستغلة كنسبة من اجمالي الزراعة الاجمالية

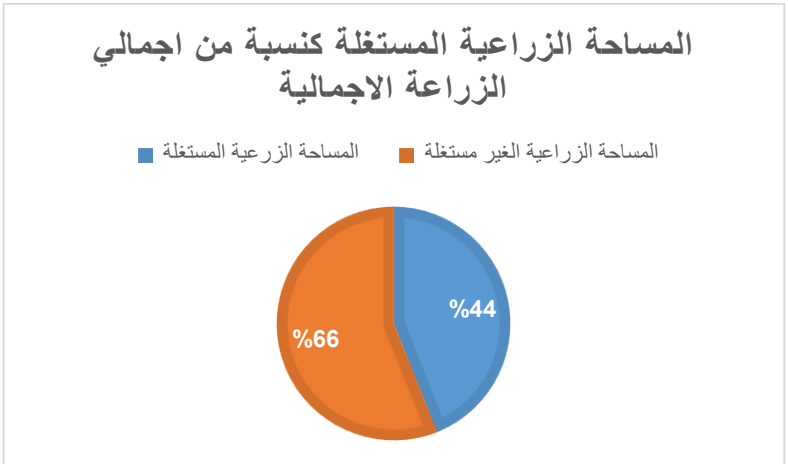

المصدر: من اعداد الباحث بناءاً على معلومات تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت 2018.

ب. الموارد المائية: يعتبر الماء من العوامل التي يتحدد بها نجاح القطاع الزراعي من عدمه، فولاية تيارت تتوفر على موارد مائية لا باس بها، حيث تزخر بكميات معتبرة من المياه الجوفية نتيجة لمنسوب الامطار المرتفع في هذ المنطقة، اما فيما يتعلق بالسدود فتتوفر الولاية على طاقة استيعابية تصل الى 100 مليون م3، والتي تتجسد من خلال مجموعة من السدود منها سد

	الحبوب	محاصيل العلف	الحبوب الجافة	البستنة	البطاطا	البصل	زراعة الكروم	الزيتون
انتاج 2015	3.470.414	668.178	16.460	4.151.580	1.507.704	2.020.300	40200	37700
انتاج 2018	5.497.400	1.706.480	77.800	412.440	271.420	80.000	/	54.800
	الحبوب	محاصيل العلف	الحبوب الجافة	البستنة	البطاطا	البصل	زراعة الكروم	الزيتون
انتاج 2015	3.470.414	668.178	16.460	4.151.580	1.507.704	2.020.300	40200	37700
انتاج 2018	5.497.400	1.706.480	77.800	412.440	271.420	80.000	/	54.800

بوقارة الذي تقدر سعته بـ 12 مليون م3، مخصص للسقي 300 الف هكتار، وكذلك نجد سد بخدة الذي يوفر ما يقارب 45 مليون م3، ونجد كذلك سد الدحموني الذي يمكن ان تنبع منه 13 مليون م3 حيث تتميز هذه السدود في معظمها على توفير 6700 ل/للثانية بالنسبة للحفريات و3151 ل/ للثانية بالنسبة للأبار اما بالنسبة للمنابع فيمكن ان توفر 190 ل/ للثانية.

يمكن القول على العموم ان الامكانيات المائية الموجودة في ولاية تيارت كفيلة لاعتبار هذه الولاية كقطب زراعي بامتياز.

2.5 الانتاج الزراعي الفعلي في ولاية تيارت: يظهر من خلال -6- ان شعبة الحبوب عرفت مستويات مرتفعة، حيث تحصلت على حصة الاسد في الانتاج الزراعي على مستوى الولاية، اذ ارتفع المحصول بما يقارب 58.40% مقارنة بعام 2015، وهذا نتيجة تحسين الظروف المناخية وكذا سياسة الدعم، غير ان هذا الارتفاع يبقى بعيد كل البعد على ما تملكه الولاية من امكانيات طبيعية وبشرية في هذا المجال، خاصة لو تخصصت في انتاج الحبوب.

الجدول 6: المحاصيل الزراعية المختلفة لولاية تيارت

الوحدة: قنطار

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت 2018.

أ. **صكوك المزارعة والانتاج الزراعي في ولاية تيارت:** تحتوي ولاية تيارت على ما يقارب 1.608.152 هكتار مستغلة منها 707.622 هكتار وهذا يعني ان 44% مستغلة

المساحة غير المستغلة:

1608152- 707.622= 900530 هكتار.

ب. **تكاليف الانتاج للهكتار الواحد:** يظهر من خلال الجدول-7- انه ولكي نجعل الهكتار منتجاً فانه يستلزم منا تكاليف تقدر بـ 129285 دينار جزائري، حيث يتضمن هذا المبلغ تكاليف ثابتة كالتامين على الانتاج، والامتلاك وتأجير الحاصدات وتكاليف متعلقة بتوفير المياه، وكذا تكاليف المتغيرة كالبذور والري وغيرها من العوامل.

الجدول 7: تكاليف الانتاج للهكتار الواحد في ولاية تيارت.

العوامل المستخدمة في الانتاج	التكاليف
بذور	4900
الاسمدة	25200
البنزين	2380
منتجات الصحة النباتية	9397
الري + الطاقة	10.000
اليد العاملة	10648
الإهتلاك	260
التامين على الانتاج	2000
تأجير الحاصدات	4500
تكاليف متعلقة بتوفير المياه عن طريق حفر الابار والمرشاة*	60.000
المجموع	129285

*فيما يتعلق بتكاليف توفير المياه وحتى يتم الاستغناء عن الامطار، فانه يستلزم حفر الابار بعمق 300 م الذي يكلف 3 مليون دينار والتي يمكن ان تغطي 60 هكتار مع توفير 12 مرشة لسقي نفس المساحة، والتي تكلف ستمائة الف دينار جزائري وعند جمع هذه التكاليف وتقوم بتقسيمها على المساحة (60 هكتار) نجد انها تكلف ستون الف لكل هكتار.

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية ، لولاية تيارت

ج. **التكاليف الاجمالية للأراضي الزراعية الغير المستغلة**: يمكن حساب التكاليف الاجمالية من خلال ما يلي:

المساحة الزراعية غير المستغلة × تكاليف الهكتار الواحد

900530 X 129285 = 116.425.021.050(مائة وستة عشر مليار واربع وخمسة وعشرون مليون وواحد وعشرون الف وخمسون دينار)

د. **اصدار صكوك المزارعة المقترحة**: لو افترضنا ان قيمة الصك تقدر بـ 2 مليون دينار، فإننا نحتاج الى عدد الصكوك التي ينبغي أن تعرض على الاكتتاب وفقا للعملية الحسابية الاتية:

عدد الصكوك = المبلغ الاجمالي لتكاليف المساحة الزراعية الغير مستغلة / قيمة الصك

$$58212.51 = \frac{116.425.021.050}{2.000.000}$$

اذن عدد الصكوك المطلوبة للاكتتاب هي: 58.212.51 صك.

وبالتالي فيكلف أصحاب الصكوك بالمزارعة في القمح الصلب، حيث يشرف كل صك على مجموعة من الهكتارات ويتم حسابها كالاتي:

عدد الهكتارات الملزمة لكل صك= اجمالي الاراضي الزراعية الغير المستغلة / عدد الصكوك

$$15 \text{هكتار} = \frac{900530}{58212.51}$$

من خلال هذا يمكن ان نستخدم صكوك المشاركة بحيث نقسم المساحة الاجمالية الغير المستغلة الى مستثمرات.

وذلك بتحديد كل مستثمرة بستون 60 هكتار، وهذا باعتبار ان حفر الابار وتوفير مرشات يمكن ان يغطي نفس المساحة المحددة لكل مستثمرة، ومن هنا نصل الى ان استغلال كل مستثمرة يتطلب اربعة صكوك.

ذ. **العائد المتوقع لكل مستثمرة**: يمكن ان تصل انتاجية الهكتار الواحد من القمح الصلب الى ثلاثون قنطار، ويصل سعر القنطار الواحد الى 4500 دينار، وبالتالي فعائد الهكتار من القمح الصلب يصل الى 1.350.00 دينار جزائري، اما انتاجية الهكتار من العلف فيصل الى سبعون حزمة والتي يصل سعر الحزمة منها الى الف دينار.

وبالتالي فعائد الهكتار الواحد من العلف يصل الى 70.000 دج، اذن فالعائد الاجمالي للهكتار الواحد هو:

$$205000 = 135000 + 70000$$

العائد الاجمالي للمستثمرة هو:

عائد الهكتار × مساحة المستثمرة

205000 X 60 = 12300000دينار جزائري

اذن التكلفة الاجمالية للمستثمرة والتي تتحدد من خلال عدد الصكوك المستخدمة لكل مستثمرة وهي اربعة صكوك ومن هنا نستخلص التكلفة الاجمالية للمستثمرة وهي:

2.000.000 X 4 = 8 مليون دينار جزائري.

اذن الهامش الربحي للمستثمرة هو:

12 مليون و 300 الف دينار – 8 مليون دينار = 4 مليون وثلاثمائة الف دينار جزائري.

اما عائد الصك في تحدد كالاتي:

$$\frac{\text{للمستثمرة الربحي الهامش}}{\text{مستثمرة لكل الصكوك عدد}} = \frac{4300.000}{4}$$

اذن عائد الصك = 1075000 دينار جزائري وهو عائد يمكن ان يضمن استدامة المشروع لاعتبار ان قيمة العائد قابلة للارتفاع مقارنة مع اول سنة استغلال حيث ان السنوات اللاحقة تتعامل مع التكاليف المتغيرة فقط .

بالإضافة الى ذلك كله يمكن ان تحصل الدولة ومن خلال هذا النوع من صيغ التمويل الاسلامي على الانتاج الكلي من القمح للمساحة الغير مستغلة لولاية تيارت وذلك من خلال ضرب المساحة الزراعية الغير مستغلة في انتاجية الهكتار من القمح الصلب. وهي كالاتي:

900530x30= 27015900(سبعة وعشرون مليون وخمسة عشر الف وتسعمائة قنطار)

اذن هذه القيمة تفوق اربعة اضعاف الصفقة التي تريد ان تبرمها الجزائر مع الشريك الفرنسي بغرض الحصول على 03 مليون قنطار من الحبوب.

5. الخاتمة

يعتبر التصكيك الاسلامي احد اهم السبل التي يمكن ان تحقق تنمية مستديمة فعلية، حيث من خلال ان تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتوفر احتياطي صرف اجنبي وكذلك تساهم في تقليص عجز موازين المدفوعات.

نتائج الدراسة:

- تصكيك المزارعة هو الحل الانسب لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- صكوك المزارعة في ولاية تيارت كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في استهلاك القمح الصلب على المستوى الوطني.

- ✍ عائد التصكيك الاسلامي يتضاعف بعد السنة الاولى للاستغلال.
- ✍ الدولة لا تستطيع ان تجعل كل هذه المساحة الغير منتجة قيد الاستغلال.

التوصيات:

- ✍ ينبغي اصدار قوانين استعجالية لاستخدام الفعلي لصكوك المزارعة.
- ✍ وضع تسهيلات جدية لبدء في مشاركة التمويل الاسلامي مع الدولة للمعني قدما نحو تحقيق التنمية الفلاحية.
- ✍ استخدام مبدا التخصص في شعبة معينة، حيث ان ولاية تيارت معروفة بإنتاج القمح الصلب ذو جودة عالية وبالتالي فالأجدر ان تتخصص في انتاج القمح الصلب فقط.

6. المراجع

احمد شعبان محمد علي .(2013) .الصكوك والبنوك الاسلامية ادوات لتحقيق التنمية .مصر.دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.30

التقرير السنوي .(2015) .التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .بنك الجزائر38 ,.،39.

عبد الكريم قندوز .(2002) .الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق .سوريا .:مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق.181 ,.

قنطفجي ,س .(2010) .صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية . .شعاع للنشر والعلوم، الجامعة الاردنية والاسلامية .360 ,

حامد احمد اسحاق امين .(2005) .الصكوك الاستثمارية الاسلامية وعلاج مخاطرها .رسالة ماجيستير، في الاقتصاد والمصارف الاسلامية،جامعة اليرموك ،الاردن.48 ,

كامل سامح الغزالي .(2015) .معوقات اصدار الصكوك الاسلامية كاداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين .رسالة ماجيستير، الجمعة الاسلامية، غزة فلسطين19 ,.،25،21،24.

السعيد بريكة & ,سيناء مرابطي .(2017) .دور الصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تجربة السودان نموذجاً . .مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،لعدد .185 ,5

بن عبد الفتاح دحمان & ,بلعما أسماء .(2008) .استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد .232 ,1

حيدوشي عاشور & ,وعيل ميلود .(2017) .اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري .مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد .232 ,,5

سويح جمال & ,بن طيرش عطا الله .(2017) .تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات .مجلة اقتصاديات المال والاعمال218 ,,.،220

عبد الحكيم محمد امبيبة &البشير التونسي عبد اللطيف .(2017) .مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية .مجلة جامعة صبراتة العلمية، ليبيا ، العدد 35 ,1، 38

هناء محمد هلال الحنبطي .(2013) .دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية .دراسات العلوم الادارية،المجلد 42،العدد.555 ,2

جمعية الاقتصاد السعودية .(2017) .التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية .اللقاء السنوي 19، المملكة العربية السعودية.6 ,

رحموني فضيلة & ,محرز تور الدين .(2015) .المهمة الاقتصادية لصكوك الاجارة .الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي والمالي، جامعة سوق اهراس5 ,.،7.

معطى الله خير الله & ,شرياق رفيق .(2012) .الصكوك الاسلامية كاداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية .الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة مع الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة.242 ,

المنشور رقم .(2009) .7متطلبات كفاية راس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية .مجلس الخدمات المالية الاسلامية، كوالالمبور، ماليزيا.03 , ,

leyin zhang (2003). economic diversification , tehran islamic. unfccc, republic of iran, 7.